تشكيل لجان لمكافحة الفساد في قطاع التعليم الفني

■ أوصت الدورة التدريبية للنقابيين في التعليم الفني في مجال التوعية والتعريف بالقوانين واللوائح المالية ومخاطر الفساد -التي نظمتها اللجنة النقابية بالمعهد التقني الصناعي الحصب - تعز بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وبمشاركة ٣٠ مشاركا من منظمات المجتمع المدني- أوصت بتشكيل لجنة لمكافحة الفساد من المشاركين في الدورة والعمل تحت إطار اللجنة النقابية لمكافحة الفساد، وعمل خطة لمتابعة قضايا الفساد في قطاع التعليم الفني والمهني في المدن والأرياف. وركزت توصيات الدورة على عمل خطة لتنفيذ أهداف الدورة المتعلقة باللوائح ومخاطر الفساد وأسبابه وأثره على المجتمع وخلق وعي مجتمعي في مكافحة الفساد وآثاره السلبية الضارة وكذا المحاكمات العادلة المجتمعية للفساد والمفسدين.

لمواجهة آثار الأزمة المالية

جهاز الرقابة يشدد على حماية المال العام من العابثين

■ يرى محللون اقتصاديون أن سوء التحصيل للموارد الضريبية والجمركية ينتج الكثير من مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وهو ما يؤكده المسؤولون الرقابيون، فالأزمة المالية والاقتصادية التي طرأت على مختلف دول العالم ومنها اليمن تمثل التحدي الأكبر الذي يفرض على الدول والحكومات العمل على تجاوز آثارها أو على الأقل الحد من تأثيراتها.

◁كتب: بليغ الحطابي

وقد اتخذت الحكومة مصفوفة إجراءات للحد من مظاهر الهدر والانفاق الترفي ، وكذا رفع العائدات وكفاءة التخصيص للموارد.

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خصص لقاءه السنوي الـ١٨ المنعقد (١٦-١٨) مارس الجاري لمناقشة ووضع السبل الرقابية الكفيلة باتجاه رقابة شاملة لمختلف الأعمال والمهام لأجهزة الدولة الخاضعة لرقابته والقيام بما هو مؤمل منه في حماية المال العام من الهدر والعبث وكبح جماح الفساد وتصويب الأخطاء وتصحيح الممارسات السلبية تجاه موارد الدولة ومستوى التزام الجهات الحكومية بتنفيذ الخطط والبرامج التنموية والخدمية في ضوء ما هو مقرر أو معتمد في الموازنة العامة للدولة.

يقول الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز وفي ضوء الأزمة المالية العالمية كان لابد للجهاز أن يضطلع بدوره الرقابي الفاعل من أجل دعم جهود الحكومة لتنمية الموارد غير النفطية والتي دائماً ما تكون عرضة للعبث والهدر فضلاً عن ترشيد الانفاقات الجارية .. مضيفاً أن الجهاز ومنذ وقت مبكر كان مدركاً لأبعاد الأزمة المالية ، وحذر من تداعياتها على الاقتصاد الوطني في تقريره الرقابي المقدم لمجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٨ اكتوبر ٢٠٠٨م.. والذي تضمن ايضاً تقييماً شاملاً لأهم الاختلالات التي تحول دون تنمية الموارد غير النفطية ومشفوعاً بعدد من التوصيات والمقترحات للحد من تلك المخاطر التي تجلت اليوم في اقتصادنا وموازنة الدولة العامة.

تدابير احترازية

□ رئيس مجلس الشورى الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني لفت في كلمته الافتتاحية لأعمال اللقاء التشاوري الـ١٨ لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى ما قامت به الحكومة بالإسراع في تبني مصفوفة متكاملة لمواجهة واستيعاب الآثار السلبية للأزمة المالية خاصة مع الانخفاض الحاد للإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة ٧٠٪ من موارد الموازنة العامة .. مؤكداً أنه لا تهاون مع حالات التلاعب والاستيلاء على المال العام..

داعياً قيادات العمل الرقابي والمحاسبي الى بذل أقصى الجهود في تطوير أدائهم الرقابي للحفاظ على المال العام وضبط حالات الاختلاس والنهب للمال العام وتقديمها للقضاء لينال مرتكبوها الجزاء الرادع..

منوهاً الى التبعات السلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة الازمة العالمية سيما ما يتعلق بتمويل خطط التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

وأشار رئيس مجلس الشورى الى أهمية دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ظل تنامي دور الدولة في دعم الاقتصاد وضخ المزيد من الاموال لتمويل خطط التنمية والحاجة الى رقابة مستمرة لمنع أي تلاعب بالمال العام ومصالح المواطنين.

من جانبه أشار الاستاذ علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية الى التأثيرات غير المواتية على موارد واقتصاديات بلادنا نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط وقال: إن الأزمة المالية تطرح نفسها بإلحاح أمام قيادات وكوادر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في لقائهم الثامن عشر المنعقد الاسبوع الماضي، باعتبارهم النخبة المهمة على المستوى المحاسبي والرقابي لبلادنا، لذا فهم معنيون باقتراح حلول عملية مناسبة لتلافي آثار تلك الأزمة ، فضلاً عن مراجعة خطة الجهاز خلال الفترة القادمة والأخذ بالاعتبار تلك التأثيرات واقتراح المعالجات الكفيلة بمحاصرة وتضييق آثاره وبما من شأنه رفع كفاءة تحصيل الموارد الذاتية وترشيد الانفاق.

وهو ما أكد عليه أيضاً رئيس الجهاز الدكتور عبدالله السنفي في تعزيز دور الجهاز في دعم جهود تنمية الموارد غير النفطية يستدعي البدء بتنفيذ مراجعات أنموذجية لتقييم الأداء خاصة في المصالح الايرادية الى جانب تطويع برامج التدقيق المالي لتقييم مستوى الأداء في ترشيد الاستخدامات بالنسبة لباقي الجهات الخاضعة للرقابة، لذا فمن الأهمية بمكان - حسب د. السنفي - تطوير العمل الرقابي باتجاه الرقابة الشاملة على أن تشمل جانب المراجعة التقليدية وجوانب تقييم الأداء والرقابة البيئية والقانونية وإيجاد آليات فاعلة لدعم التطوير المهني وأنظمة الجودة وتبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي والالتزام بمعايير الرقابة بما يضمن مصداقية المخرجات.. الى جانب ترسيخ قيم وأخلاقيات العمل الرقابي وفي مقدمتها الاستقلالية في الأداء والنزاهة في التعامل والحياد والموضوعية في التطبيق وهو الامر الذي يتطلب جهوداً مكثفة وقدرات تنظيمية متطورة وهذا بدون شك يقع على عاتق قيادات الإدارة التنفيذية بشكل رئيس.

عبدالعزيز:

نطالب الجهاز بضبط المختلسين وإحالتهم إلى القضاء

الآنسي:

على الجهاز اقتراح المعالجات وتضييق آثار الأزمة المالية

السنفي:

يجب القضاء على التهريب الضريبي والجمركي والانفاق الترفي

توجيهات الرئيس..

□ مدير مكتب رئاسة الجمهورية الاستاذ علي محمد الآنسي أكد على ضرورة الاهتمام بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية المتضمنة رسالتين الى الحكومة في اغسطس ٢٠٠٧م وفي مارس ٢٠٠٩م والمحدد فيهما المهام المستقبلية للحكومة إضافة الى توجيهات فخامته خلال ترؤسه اجتماع الحكومة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٩م وتأكيده على التقييم المستمر لأدائها ومواصلة انتهاج سياسة تقشفية في الموازنة العامة من إضافة التزام الوحدات الخاضعة للرقابة بالتعليمات التي تضمنها قرار مجلس الوزراء ديسمبر ٢٠٠٨م بشأن ضبط الانفاق والمواءمة بين تدفق الإيرادات وحدود النفقات.

أدوات تنمية

□ وبحسب الدكتور عبدالله السنفي - ليس المقصود رفع معدلات الضريبة القائمة أو فرض أوعية ضريبية جديدة وإنما المقصود هو رفع كفاءة التحصيل والحد من التلاعب والعبث والقضاء على التهرب الضريبي الجمركي.

معتبراً أن ترشيد الانفاق لا يعني بالضرورة خفضه بقدر ما يرتبط برفع العائد منه وكفاءة التخصيص للموارد والحد من مظاهر الهدر والانفاق الترفي اللامحدود.

حماية المال العام..

□ مدير مكتب رئاسة الجمهورية الاستاذ علي محمد الآنسي أكد على الأهمية البالغة لتناغم أدوار مختلف التكوينات المعنية بحماية المال العام «الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، هيئة مكافحة الفساد، نيابات الاموال العامة».

في ضوء رؤية موحدة واستراتيجية واضحة وشاملة تحتوي على إجراءات محددة يتم تنفيذها بدرجة عالية من التنسيق سواء في المقارعة للفساد او الحماية والتحصين ونشر وتعميم ثقافة محاربة الفساد والتوعية المجتمعية بمخاطره وأضراره الكبيرة وإهداره الموارد وإعاقته لمشاريع التنمية.

قضايا فساد

□ وفي هذا السياق أوضح الدكتور عبدالله السنفي أن عدد البلاغات المرتبطة بجرائم المال العام والمحالة الى الجهات القضائية بلغ خلال عام ٢٠٠٨م (٢٧٥) بلاغاً.

حلول

□ وباتجاه تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في دعم جهود تنمية الموارد غير النفطية فقد خلص اللقاء التشاوري لمسؤولي جهاز الرقابة المنعقد الاثنين الماضي الى جملة من القرارات والتوصيات ومنها تكثيف الجهد الرقابي في اتجاه مراجعة الإجراءات الضريبية والجمركية والعائدات النفطية والقطاعات الواعدة والتركيز على تقييم أداء الإدارات الضريبية ومدى الالتزام بتنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة بشأن تنمية الموارد العامة، والتنسيق مع قيادات وزارة المالية والمصالح الايرادية لوضع آليات كفيلة بتهيئة البيئة الرقابية، والعمل على تطوير الأدلة الرقابية وتعزيز مهارات المراجعين.. الى جانب العمل على دراسة المعوقات التي تحول دون تنمية موارد السلطة المحلية سواءً في عملية التحصيل أو التشريعات والانظمة المفسرة لتلك الموارد.. بما يكفل تفعيل منظومة الرقابة الداخلية والالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة.

استراتيجيات

استراتيجية الأمن الغذائي

■ تمضي الحكومة وبشكل حثيث على تبنّي استراتيجية للأمن الغذائي بالشراكة مع القطاع الخاص..

تهدف إلى تجسيد مفهوم الامن الغذائي الشامل، الذي يؤمّن قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الغذائية، وبما يتيح لها قدرة التدخل في حفظ توازن السوق في أحلك الظروف.

وتمثل الغاية النهائية لهذه الاستراتيجية حماية المواطن من تقلبات السوق الدولية والمحلية والايفاء بمتطلباته في العيش ضمن ظروف مستقرة لايفقد فيها حقه في الحصول على احتياجاته الاساسية.

حيث تؤكد الحكومة في هذا الصدد على جملة من المحددات المرتكزة على أن العناية بحماية حقوق المستهلك هي واجب أساسي من واجباتها.. حيث إن اهتماماتها في مختلف المجالات هو من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وصولاً الى حياة معيشية أفضل وأكثر أماناً واستقراراً.

وتسعى الحكومة ضمن جهودها لتحقيق « استراتيجية الأمن الغذائي»، على ثلاثة مسارات، الاول تطوير المستوى التشريعي والإجرائي بإصدار حزمة من القوانين لتحفيز البيئة الانتاجية القادرة على المساهمة في تلبية احتياجات المواطنين على المستوى الوطني.

أما المسار الثاني فيتمثل في توظيف اموال طائلة في إطار خططها التنموية الخمسية من أجل تقوية وتحسين البنية التحتية للخدمات الأساسية.

وتحرص ضمن الإطار الثالث على بناء شراكة حقيقية فعالة ومثمرة مع المجتمع بفعالياته المختلفة، إيماناً منها بأن تحقيق هدف التنمية الشاملة والمستديمة والمتوازنة في إطار اقتصاد قوي ومتماسك لا يتم إلا بهذه الشراكة.

الأمية أكبر معضلات التنمية

■ تشير الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م الى أن الأمية تعد إحدى أعقد المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لارتباطها بالعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تؤثر وتتأثر بها.

وتبدو الحالة التعليمية للسكان (١٥سنة فأكثر) على الوجه التالي:

- انخفاض نسبة الأمية بين إجمالي السكان (١٥ سنة) فأكثر بمقدار (١٢,٣٧٪) خلال عقد من الزمن حيث انخفضت النسبة العامة من (٦٢,٣٧٪) عام ١٩٩٤م لتصل الى (٥٠,٣٦٪) عام ٢٠٠٤م.. ويلاحظ أن النسبة العامة للأمية قد تراجعت في الحضر بدرجة أكبر عما كان عليه التراجع في الريف، وحدث تراجع في نسبة أمية الإناث بدرجة اكبر من ذلك الذي حصل في نسبة الذكور.

- على الرغم من التحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من (٣٧,٢٧٪) عام ١٩٩٤م الى (٤٩,٦٤٪) عام ٢٠٠٤م فإنه يظل متخلفاً عن المعدل في الدول الأقل نمواً الذي وصل فيها هذا المعدل الى (٥٣,٤٪)

وكذا عن المعدل في الدول ذات الدخل المنخفض الذي وصل فيها هذا المعدل الى (٥٤,٤٪).

- على الرغم من التراجع في نسبة الأمية والتحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، الا أن الاعداد المطلقة للأميين قد ارتفع بنسبة (١٩,٦٧٪)، حيث وصل العدد الى (٤,٥٥٠,٢٠٣) عام ١٩٩٤م وارتفع ليصبح (٥,٤٤٤,٦٤٧) عام ٢٠٠٤م والملفت للنظر أن نسبة الزيادة في أعداد الأميين كانت بين صفوف الإناث (٢٢,٨٠٪) أعلى منها بين صفوف الذكور (١٣,٧٦٪)، وعليه فإن مشكلة الأمية تظل عصية عن الحل، خاصة إذا ما عرفنا أن التعليم الأساسي لم يتمكن بعد من استيعاب جميع الأطفال في سن الدراسة، كما أن هذا التعليم لا يتمكن من الاحتفاظ بالتلاميذ حتى نهاية المرحلة بسبب انخفاض كفاءته الداخلية.

إعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

■ شرعت وزارة حقوق الانسان بإعداد المحاور الرئيسة للاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، تمهيداً لعرضها على اللجنة الفنية المكلفة بإعدادها من قبل مجلس الوزراء برئاسة وزير حقوق الانسان.

وقالت الدكتورة هدى البان: إن الوزارة بدأت بإعداد الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية ليتم عرضها ومناقشتها مع اللجنة الفنية خلال الفترة القادمة، حيث تتضمن عدة محاور من أهمها مواءمة القوانين الوطنية مع القوانين الدولية، وإدماج مفاهيم حقوق الانسان في مناهج التربية والتعليم في مختلف مراحلها، وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وبناء القدرات في مجال حقوق الانسان في مختلف المؤسسات الحكومية والاهلية ومنظمات المجتمع المدني بالاضافة الى تحسين أوضاع السجون وتنظيمها وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

يشار الى أن لجنة إعداد الاستراتيجية تضم وزارات الداخلية والعدل والتربية والتعليم والتعليم العالي، والتعليم الفني، الى جانب منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بمجالات حقوق الانسان.

توجهات

التدابير التشريعية لمكافحة الفساد

■ من التدابير التشريعية الوقائية لمكافحة الفساد التي تتخذها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة طبقاً للمواد (٢٠ إلى ٢٣) ما يلي:

- دراسة وتقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية لمواكبة أحكام الاتفاقية وتقديمها لمجلس النواب لمناقشتها وإقرارها وفقاً للإجراءات الدستورية.

- القيام بالدراسات اللازمة حول إنشاء محاكم إدارية مختصة، وفقاً لأحكام القوانين ذات العلاقة.

- دراسة وتقييم وإقتراح تطوير نظم التوظيف وتقديمها للجهات المختصة للأخذ بها، وذلك لتعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة والإبداع في تولّي مناصب الوظيفة العامة، وتعزيز نظم الاختيار والتأهيل والتدريب لشغل المناصب العامة الأكثر عرضةً للفساد.

- دراسة وتقييم وتطوير النظم المالية ونظم المشتريات والمناقصات والمزايدات الحكومية ونظم إدارة الموارد والاستخدامات والممتلكات العامة وتطوير آليات الرقابة بمختلف أنواعها.

- دراسة وتقييم وتطوير النظم والتدابير المتعلقة بالقطاع الخاص بغية تعزيز معايير وأنظمة المحاسبة والمراجعة لتعزيز شفافيتها ووضع الضوابط الكفيلة بمراجعة الحسابات والميزانيات العمومية.

وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سهولة الوصول الى السجلات لمراجعتها من قبل الجهات المختصة وفقاً للتشريعات اللازمة.

حقوق الإنسان في فكر المؤتمر

■ لدى المؤتمر الشعبي العام تطلعات مستقبلية عريضة، وما يتجاوز به تقويم وتقدير المنظمات والمؤسسات الاهلية لماهية حقوق الانسان، إذ لا يجب اقتصارها على الحماية من العسف، وإنما يتعين تامين حق الانسان في تحقيق ذاته وترجمة تطلعاته، وتوفير الضمانات التي تجعل الانسان أمة، والأمة مسكونة في ذات ومشاعر وانفعالات كل فرد من أبنائها.

وبهذا الصدد فإن المؤتمر الشعبي العام يتعهد بدعم المنظمات الوطنية المتخصصة بحماية حقوق الانسان وصونها، ولن يدخر جهداً في تبني برامج تثقيف وتوعية قانونية في أوساط جماهير الشعب، وتمكين أفراد المجتمع من وعي كامل بالحقوق الدستورية والقانونية، وذلك هو السبيل العملي لتعزيز المواطنة الحقة القائمة على المشاركة وتلازم الحقوق بالواجبات.

أولويات